

دراسة ماجستير تعتبر الأولى من نوعها تؤكد:

«علاقات المستثمرين» جزء لا يتجزأ من حوكمة الشركات

بعض الشركات تضاعفت قيمة أسهمها ١١ مرة بفضل علاقات المستثمرين

كتب: محمد الساعي

في إطار دراسته للماجستير أعد الباحث الاقتصادي والرئيس المالي لإحدى الشركات الاستثمارية الرائدة بالبحرين السيد محمد عبدالله عيسى دراسة فريدة تعتبر الأولى من نوعها حول (علاقات المستثمرين) خلص من خلالها إلى نتائج هامة حظيت بإشادة والاهتمام الكثير من المؤسسات العلمية والاقتصادية في بريطانيا.

واستهدفت الدراسة اختبار مدى صحة ممارسات علاقات المستثمرين من قبل الشركات البريطانية العامة، كما قدمت حلولاً تدعم تطبيق هذا المفهوم، مستندة على أبحاث وتقارير عالمية مستقلة تثبت أهمية علاقات المستثمرين بالنسبة إلى الشركات والمستثمرين والاقتصاد الوطني على حد سواء.

وأوضح الباحث في لقاء مع «أخبار الخليج» أن موضوع علاقات المستثمرين يعتبر جانباً مهماً للمبادرات والمشاريع الحكومية التي تهدف إلى رفع الناتج القومي وزيادة الرافعية وجذب الاستثمارات من خلال خلق بيئة تنمجة بالمقومات اللازمة، حيث تؤكد الدراسة أن الكثير من المستثمرين الأجانب يريدون الاستثمار في منطقة الخليج، والبحرين منذ عقود سيطرت على قطاع البنوك والمصارف والتأمين، وهناك كوادر بحرينية في دول الخليج تدير شركات كبرى، لذلك فإن البحرين اليوم قادرة على دخول السياق والتفوق فيه من خلال علاقات المستثمرين، حيث أن كل مستثمر يريد معلومات كافية حول حوكمة الشركة وإدارتها وإدارة الأسهم وغيرها، وبالتالي إذا عمقت هذه الثقافة في البحرين يسهل استقطاب المستثمرين، وهناك عدة سبل يؤدي له أن ٢٠٪ من المؤسسات في

البحرين ليس لديها موقع الكتروني، وحتى التي لديها هناك تفاوت في المستوى من حيث البيانات والإفصاح والتصميم والتكنولوجيا. وأضاف الباحث: علاقات المستثمرين متطورة جدا في الدول الغربية، وقد ظهرت كمفهوم جديد في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات من هذا القرن، ثم انتقلت بعدها إلى بريطانيا وأوروبا حيث كان الطابع المؤسسي الذي تتخذه أسواق رأس المال من أهم القوى الدافعة التي ساعدت على انتشار هذا المفهوم في الولايات المتحدة، وتعرف علاقات المستثمرين بأنها «وظيفة ومسؤولية إدارية استراتيجية تجمع بين أكثر من مهنة كالتسويق، التواصل، الالتزام بالأنظمة الرقابية، متطلبات الإفصاح وغيرها من أجل الحصول على اتصال فعال متبادل بين الشركة ومساهميها والجهات المالكة الأخرى، بما يسهم في توفير الحماية للشركة من جهة، وتحقيق التقييم العادل لها من قبل المستثمرين من جهة أخرى».

فعدنا تكون هناك شفافية وتواصل مع المستثمرين لتحقيق الزيادة في استثمار الشركة.

تزايد الأهمية

ويؤكد الباحث محمد عبدالله أن كل الأبحاث تشير إلى أن مفهوم علاقات المستثمرين يتزايد في الأهمية خاصة مع تزايد أهمية حوكمة الشركات، حيث تدرج علاقات المستثمرين تحت مفهوم حوكمة الشركات، بل حتى القوانين الحديثة باتت تركز على هذا الجانب، وهناك حوالي ١٩ جمعية مهنية حول العالم معنية بعلاقات المستثمرين، لذلك حان الوقت لأن تنتبه الشركات في البحرين إلى أهمية علاقات المستثمرين كجزء لا يتجزأ من حوكمة الشركات.

هدف علاقات المستثمرين



O محمد عبدالله.

ويوضح الباحث الاقتصادي محمد عبدالله أن الهدف الرئيس من علاقات المستثمرين هو رفع القيمة السوقية للشركة من خلال رفع أسهمها، مشيراً إلى أن التجربة أثبتت دور علاقات المستثمرين بشكل مباشر في هذا الجانب.

ويسوق على ذلك مثالاً بشركة (سيكور للمستحضرات الصيدلانية) الأمريكية حيث وظفت موظفة مختصة في علاقات المستثمرين ووضعت خطة محددة لذلك، وكانت قيمة الشركة في السوق ٣٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٨، وبعد خمس سنوات فقط، أي في ٢٠٠٣ وصلت قيمتها إلى ٣,٣ مليارات، أي تضاعفت القيمة ١١ مرة، وتزايد الأهمية بالنسبة إليها إذا علمنا أن الكثير من المستثمرين ينظرون إلى دول الخليج كمحطات استثمارية هامة ولكنهم يريدون شفافية أكبر وإفصاحاً أكبر من قبل الشركات، وهذه فرصة للبحرين كونها السبقة دائماً في كثير من الجوانب، ومن هنا يمكن القول إن علاقات المستثمرين باتت أداة إستراتيجية لا بد من تواجدها في جميع الشركات التي تقدر الحاجة الملحة لها من قبل مستثمريها



ويؤيدها برؤوس الأموال. فبناء على إحدى الدراسات التي أجريت على مجموعة من الشركات البريطانية المدرجة، فإن ٨٥٪ من هذه الشركات تؤمن بأن مدى إدراك الشركات بأهمية علاقات المستثمرين ازداد بصورة ملحوظة في السنوات العشر الأخيرة. وقد أفادت دراسة أخرى بأن ٩٧,٨٪ من كبرى الشركات في أوروبا تدرج مدى أهمية علاقات المستثمرين. وبالتالي لا ينبغي التعامل مع «علاقات المستثمرين» على أنها أداة تخلق صورة أفضل للشركة وتثير ضجيجاً إعلامياً حولها فحسب، بل هي أداة من شأنها أن تخلق قيمة مضافة للمساهمين وتعتبر حقاً من حقوقهم، فكلما زادت المعلومات والشفافية التي يتلقاها المستثمر عن عمليات الشركة ومشاريعها، كلما كانت المشاريع أوضح في نظره مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع قيمة أسهم الشركة والعكس صحيح.

علاقات المستثمرين في البحرين

* وأين نحن من علاقات المستثمرين؟
** الوضع مختلف، فمثلاً في قطاع

البنوك التجارية وقطاع الخدمات والتأمين ويتلوه هناك نظام متطور بعض الشيء لعلاقات المستثمرين لعدة عوامل وأسباب تؤثر على مستويات ممارسة علاقات المستثمرين في البحرين

وبحسب بحث لشركة المستثمر الوطني في أبوظبي فإن ٣٢٪ من الشركات المدرجة في أسواق الخليج ليس لديها تقرير سنوي باللغة الإنجليزية، فيما نجد أن البحرين متميزة في هذا الجانب، كما أن ٩١٪ من الشركات في الخليج لا تعلن موعد إعلان النتائج، والبحرين أيضاً متميزة في هذا الجانب. ونفس الأمر بالنسبة لإعلان عن موعد اجتماع الجمعية العمومية حيث أن ٢٣٪ من الشركات في الخليج لا تعلن موعد اجتماع الجمعية العمومية والتقرير السنوي والإعلان عن النتائج، كما أن هناك شركات ليس لديها حتى موقعاً الكترونياً، والغريب أن كثيراً من هذه الشركات خدماتية، ولديها ٨ شركات مدرجة ولكن ليس لديها حتى موقع

الالكتروني، ولديها تأثير سلبي على سمعة السوق والإفصاح والشفافية. وحتى الشركات التي لديها موقع هناك بعض الإشكاليات، فحسب دراسة أجريتها واعتمدت على تحليل المواقع الإلكترونية للشركات المدرجة خلصت إلى أن ٥٠٪ من مواقع هذه الشركات لا تحوي أكثر من ٥٠٪ من المعايير المحددة وهي ٣٦ معياراً.

* وما هو المطلوب لهذه الشركات؟
** هناك عدة خيارات منها تأسيس قسم متخصص في كل شركة يتكفل بعلاقات المستثمرين، وأن تناط المهمة إلى قسم العلاقات العامة مع التأكد على ضرورة أن يطلع بالأمر متخصصون لأن من مهام هذا القسم التعامل مع وسائل الإعلام وإعداد البيانات والتصاريح الصحفية والمطبوعات الخاصة بالشركة كالتقرير السنوي، وتقديم خلاصة عن الوضع المالي في السوق لمجلس الإدارة وتقييم وضع المساهمين وأسهم الشركة ووضع الاستراتيجية المتعلقة بذلك وعمل تقارير دقيقة عن حوكمة الشركة إلى جانب ترتيب الموقع الإلكتروني، ومن المهم هنا ألا تعنبر الشركة هذه المهام نوعاً من الضغط وإنما وسيلة وخطة للتميز والنمو.

أفضل الممارسات

وتحت عنوان (أفضل ممارسات التواصل خلال الأزمات المالية) يشير الباحث محمد عبدالله عيسى إلى أن المشكلة المشتركة في دول الخليج هي غياب المعلومات الواضحة حول مدى التأثير بالأزمة المالية، مما يجعل المستثمر يعيش وكأنه في ظلام مقلق، وبالتالي قد يعزف عن الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم وهذا عكس أهداف علاقات المستثمرين، لذلك من الضروري اعترافاً بالمشكلة الكاملة حتى لو كانت الأرقام والمؤشرات سلبية لأنها ستكون أفضل من عدم الإفصاح، ومن هنا يمكن

القول إن أفضل ممارسات التواصل خلال الأزمات المالية تتلخص في:
- وضوح الرسالة من المؤسسة.
- الاعتراف بوجود خطأ.
- توضيح خطة العمل التي تعتمدها الشركة والخيارات المطروحة.
- الاعتراف بوجود متغيرات قد لا تتوقعها الشركة وقد تؤثر على خطة العمل.
- بيان المستجدات بشكل أولي.
كما أن هناك عوامل هامة تؤثر على مستويات ممارسة العلاقات العامة منها:
١- إدراج هذه الشركات في أكثر من سوق مالي مما يضطرهم إلى تطوير أنفسهم.
٢- البيئية الرقابية والتنظيمية المتوفرة.
٣- دور مجلس الإدارة.
٤- نشاط المساهمين.
٥- طبيعة قطاع العمل ومجاليه.
٦- توفر التكنولوجيا الحديثة.
ويختتم الباحث الاقتصادي محمد عبدالله عيسى بعرض بعض الأساسيات والخطوات الهامة لتطوير علاقات المستثمرين منها:
١- وجود وعي كاف بأهمية علاقات المستثمرين عند مجلس الإدارة التنفيذية.
٢- دراسة البيئة الرقابية.
٣- توظيف متخصصين بعلاقات المستثمرين.
٤- تحديد سياسات داخلية لإدارة علاقات المستثمرين.
٥- وضع خطة للتواصل وعلاقات المستثمرين.
٦- الاجتماع السنوي يمثل فرصة ذهبية لتعميق علاقات المستثمرين.
٧- استخدام التكنولوجيا وأهمها الإنترنت، فحوالي ٩٠٪ من الأشخاص الذين يتصفحون مواقع الشركات يقيمونها من أول نظرة إلى الموقع.

بالدعوة لانعقاد الجمعية العامة العادية السابع والعشرين لمساهمي البنك

تذكير

انفستكوروب

يسر رئيس مجلس إدارة بنك انفستكوروب ش.م.ب دعوة مساهمي البنك الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية الذي سيعقد في تمام الساعة 10.30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 21 سبتمبر 2010 في مبنى انفستكوروب بالمنطقة الدبلوماسية، المنامة، مملكة البحرين، وذلك مناقشة جدول الأعمال المين وأثناء واتخاذ القرارات المناسبة بشأنه:

جدول الأعمال

1. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 30 يونيو 2010 والمصادقة عليه.
2. مناقشة تقرير مراقبي الحسابات السادة أرنست و يونغ للسنة المنتهية في 30 يونيو 2010 والمصادقة عليه.
3. اعتماد حساب الأرباح والخسائر والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2010 والمصادقة عليه.
4. الموافقة على الاقتراح المقدم من قبل مجلس الإدارة لتخصيص الأرباح الصافية للسنة على النحو التالي:

(أ) توزيع أرباح على حملة الأسهم الممتازة بموجب شروط وينود الإصدار لتلك الأسهم على النحو التالي:

الأسهم الممتازة الفئة	مبلغ الأرباح (دولار أمريكي)	مدة الأرباح (تاريخ الإصدار لغاية وصامته 30 يونيو 2010)
30 يونيو 2009 B	14,110,954.52	30 يونيو 2009 - 30 يونيو 2010
15 يوليو 2009 B	23,542,195.07	15 يوليو 2009 - 30 يونيو 2010
12 أغسطس 2009 B	7,961,728.77	12 أغسطس 2009 - 30 يونيو 2010
12 أغسطس 2009 C	10,619,178.08	12 أغسطس 2009 - 30 يونيو 2010
31 ديسمبر 2009 D	1,139,501.59	31 ديسمبر 2009 - 30 يونيو 2010

وإذا تمت الموافقة على الأرباح يباشر بتوزيعها بتاريخ 30 سبتمبر 2010.

(ب) أتعاب مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي قدره 1,410,000 دولار أمريكي، الذي يمثل تخفيضاً مقداره 36% من مقدار الأتعاب المدفوعة لمجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 30 يونيو 2008، وهي السنة الأكثر حداثة التي دفعت عنها أتعاب مجلس الإدارة ويخضع ذلك لموافقة وزير الصناعة والتجارة على أن يسدد مبلغ 625,000 دولار أمريكي من مجموع الأتعاب بأسهم عادية للشركة ويدفع مبلغ 785,000 دولار أمريكي نقداً.

(ج) تحويل مبلغ 44.8 مليون دولار أمريكي كأرباح مبقاة للسنة التالية.

5. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2010.

6. المصادقة على التعيين الذي تم من قبل مجلس الإدارة للشخص محمد بن عيسى آل خليفة للمضى الشاغر في عضوية مجلس الإدارة لفترة تنتهي في تاريخ هذا الاجتماع.

7. انتخاب السادة الواردة أسماؤهم تالياً أعضاء في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات إعتباراً من تاريخ هذا الاجتماع لغاية تاريخ إنقضاء الجمعية العامة العادية للمساهمين التي تتعقد لاحقاً بإنهاء السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2013:

- سعادة السيد عبد الرحمن سالم العتيقي

- السيد عبد العزيز جاسم كانو

- السيد نعيم أمين قيردار

- السيد عبد الله علي رضا

- سعادة اللواء الركن الجوي (متقاعد) محمد بن محفوظ العارضي

- السيد مصطفى بويدي

ملاحظات:

1. بالإضافة إلى توجيه هذه الدعوة إلى حملة الأسهم العادية فإنها موجهة كذلك إلى حملة الأسهم الممتازة الذين لهم الحق في حضور اجتماعات الجمعيات العامة لبنك انفستكوروب والاشتراك في الدواول فقط دون أن يكون لهم الحق في التصويت.
2. يجب أن يكون حامل الإجابة (غير الممثل لشخص معنوي) من غير رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي انفستكوروب وألا يمثل عدداً من الأصوات يجاوز 5% من رأس المال الصادر (المادة 203 من قانون الشركات التجارية 21 لسنة 2001).
3. بطاقات الاعتماد/ الإجابة موجودة في مكتب مسجلي الأسهم في العنوان المبين أدناه.
4. يرجى من المساهمين الكرام تقديم بطاقات الاعتماد/ الإجابة لمسجلي الأسهم السادة كي.بي.إم.جي. (مدققون ومستشارون ماليون) بمكاتيبهم بالدور الخامس من بناية الهداية رقم (2) شارع الحكومة، ص.ب: 710 - هاتف 215080 - المنامة - البحرين، وذلك قبل اجتماع الجمعية العامة العادية السابع والعشرين بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عبد الرحمن سالم العتيقي
رئيس مجلس الإدارة